مرتكزات الأرضية السياسية للحركة الشعبية

تشكل الحركة الشعبية امتدادا لروح المقاومة، وجيش التحرير، وعنوانا للإرادة الوطنية الراسـخة، والخالصة لمواصلة مراحل بناء دعائم مغرب قوي، متماسك ومتضامن، مغرب منفتح على التطـور والحداثة ومستوعب لمكاسب الإنسانية في العلم والتقنية والتواصل والتكامل، ومتشبث بروافد هويتـه الإسلامية- الأمازيغية - العربية- الإفريقية المتوسطية الأصيلة - والمتجذرة في التاريخ، كأسـس أصيلة، ومكونات **عتيقة** للشخصية الوطنية التي تكشف عـن نفسـها بوسـائل الإعـراب الفكريـة والوجدانية المتجلية في مظاهر متعددة كالعلوم والآداب والفنون والعادات والتقاليد وسائر الصـناعات والمهارات.

ووفاء من الحركة الشعبية لنضالها المتواصل، وأرواح مؤسسيها، خدمة للمصالح العليا للـوطن، تعتبر نفسها طرفًا فاعلا في بناء المشروع المجتمعي الوطني الحديث الذي تريد الحركة أن يتأسـس على اقتصاد قوي، ونتاج سياسة اجتماعية متوازنة، وتنمية عادلة لكل المجالات والفئـات، فـي ظـل صيانة الحرية والكرامة والعدالة والتضامن، وتحقيق العيش الكريم، والمساواة في الحقوق والواجبـات بين مختلف مكونات الشعب المغربي، باعتبار العدالة الإجتماعية عنصرا أساسيا للتماسك الإجتمـاعي والإستقرار السياسي. كما ترى الحركة أن العدالة أساس نجـاح المخططـات التنمويـة والإقتصـادية والإجتماعية، ولا ديمقراطية ولا احترام لحقوق الإنسان بدون عدالة سليمة ومستقيمة وفاعلـة ومحـل ثقة، والحركة الشعبية ترى في القضاء الركيزة المحورية لتدعيم جهود بلادنا من أجل تحقيق مرتكزات ودعائم دولة الحق والقانون. وارتباطًا بهذا الموضوع فإن الحركة الشعبية ترى في الإدارة العموميـة بصفة عامة تقدم أو تأخر المغرب، ومن خلال السير الإداري ونظافة وفعالية المرفق الإداري العـام، يصدر الحكم بالتقدم أو التخلف، والحركة ترى في الإهتمام بالعاملين بـالإدارة مـن خـلال التكـوين والتأمين، وأداء الأجور المناسبة والمحاسبة والمراقبة والمواكبة إصلاحا للأوضاع السائدة بهـا علـى

اختلاف مستوياتها، فلقد كانت الحركة الشعبية على امتداد تاريخها متطلعة إلى تشـييد مغـرب يكـرم أبناءه، ويعبر بصدق على تعدد وتلاحم مصادر هويته، داعية إلى ترجمة هذا التعدد فـي مخططاتـه الإنمائية، وبرامجه، وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، داخل مغـرب يخصـص مجهـوده التنموي والاستثماري لصالح جميع أفراده، وعامة مناطقه، بتوزيع عادل ومتوازن للثروات، تماشيا مع مبادئ الحركة الشعبية التي دافعت عن إقرار العدالة الإجتماعيـة، والتقلـيص مـن مظـاهر الفقـر والتهميش، والإقصاء ولاسيما في العالم القروي والأحياء الشعبية، وضواحي المدن الكبرى، وأحزمـة الإقصاء، الناتجة عن الهجرة القروية وتراجع فرص التشغيل، الشيء الذي أدى إلى اتساع معضـلات الخصاص الإجتماعي وتعدد مظاهر الفقر والتهميش.